دور علماء الدين في أحداث العراق لعامي ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ من خلال الوثائق البريطانية

المدرس المساعد　　**المدرس المساعد**
عماد مكلف عسل　　**أزهار عبد الرحمن عبد الكريم**
كلية التربية – جامعة البصرة

المقدمـــــــة :-

تفاقمت الأحداث والاضطرابات في العراق بشكل كان من الصعب السيطرة عليه ما بين الأعوام ١٩٣٥-١٩٣٦، شاركت فيها عشائر الفرات الأوسط وفئات وأحزاب سياسية متصارعة أزمت الموقف،وتدخلت الحكومة بشتى الطرق ، لاسيما العسكرية وكان لرجال الدين والنجف الأشرف دور بارز في هذه الأحداث، وعلى الرغم من ذلك لم يركز على هذا الدور وكان شبه مهمل وبعيداً عن الدراسات الموضوعية التي تعتمد الوثيقة، ولذلك كان اختيار الموضوع من خلال الوثائق البريطانية محاولة لكشف بعض من جوانب الأحداث ، وكيف تفاعلت مع اهتمامات النجف، وما هو التصور الذي خرج به كاتب التقرير بصفته جهة مساندة للحكومة آنذاك.

أعتمد البحث على مجموعة الوثائق التي جمعها وحررها وترجمها نجدة فتحي صفوة تحت عنوان : العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦ ، الطبعة الأولى ، البصرة سنة ١٩٨٣ وكانت مجموعة تقارير عدتها السفارة البريطانية في بغداد وأرسلتها إلى حكومتها في لندن.

دور علماء الدين في أحداث العراق لعامي ١٩٣٥ – ١٩٣٦ من خلال الوثائق البريطانية:

بتولي الملك غازي العرش العراقي في ٨ أيلول ١٩٣٣ بعد وفاة والده الملك فيصل الأول، استفحلت بين ساسة البلد التقليديين الخلافات، فاليد المهيمنة على سياسة العراق والموجهة لهؤلاء الساسة انتهت بوفاة الملك فيصل الأول[١]. حيث ساءت الأحوال السياسية في العراق كثيراً، فقد أضمحل أسلوب المراوغة والتأثير الذي كان الملك فيصل ينتهجه في حفظ التوازن بين القوى السياسية المختلفة في البلاد ولم يعد له أثر في الأحداث التي تعاقبت في عهد ولي عهده الملك غازي[٢].

وهذا الواقع يؤكده السفير البريطاني في تقريره إلى حكومته حيث يذكر: " كان الوضع في البلاد، في ذلك الوقت، يسوده عاملان أساسيان وجديدان نسبياً، أولهما: اختفاء نفوذ القصر، وكان ذلك النفوذ في عهد الملك فيصل في أوجه، وقد أدى زواله إلى اختلال التوازن دون أن يكون هناك ما يحل محله، والثاني: العشائر – التي كان الملك قد أبقاها بعيداً عن الأمور بمهارة – ..."[٣].

فقد بدأت سياسة تحريض العشائر العراقية في منطقة الفرات الأوسط من قبل بعض السياسيين الساعين إلى المناصب الذين اتخذوا من العشائر وسيلة لتصفية خصومهم، وظهرت هذه السياسة واضحة في عهد وزارة علي جودة الأيوبي[٤] التي تشكلت في السابع والعشرين من أب عام ١٩٣٤[٥]، وكان الحادث المهم الذي أثار المعارضة ضد الوزارة الأيوبية، هو قرار حل المجلس النيابي في الرابع من أيلول من العام نفسه وإجراء انتخابات نيابية جديدة، التي أجريت فعلاً في أوائل كانون الأول ١٩٣٤، وقد أسفرت عن أغلبية ساحقة حصل عليها رئيس الوزراء علي جودت ومؤيدوه في مجلس النواب وفي المقابل كان يضم من حزب الإخاء الوطني برئاسة ياسين الهاشمي وعضوية رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان، اثني عشر عضواً فقط، وبذلك وجهت للوزارة تهمة السيطرة الشديدة على الانتخابات وتزويرها.[٦]

وعندها شعر قادة حزب الإخاء الوطني بأنه لابد من إسقاط وزارة الأيوبي، تولدت لديهم فكرة مفادها إثارة القبائل والعشائر في منطقة الفرات الأوسط ضد الحكومة وإجبارها على الاستقالة فقد اتفقوا على تنفيذ هذه الفكرة بتحريض عبد الواحد الحاج سكر

بالانتفاضة على الحكومة، إذ كان أحد أعضاء حزب الإخاء الوطني، وأيده في ذلك محسن أبو طبيخ والسيد علوان الياسري. وهم من أعضاء الحزب أيضا.(٧)

كان عبد الواحد الحاج سكر أحد مشايخ الديوانية وزعيم عشيرة آل فتلة، من أهم المعارضين للوزارة الأيوبية التي استبعدته عن البرلمان وكان ذلك سبباً في مطالبته بتغيير الحكومة آنذاك التي عبثت بحرية الانتخاب وخرقت أحكام الدستور وأبعدت زعماء الأمة الحقيقيين عن تمثيلها في مجلس النواب، وقد وصلت تلك المطاليب إلى علماء النجف وبصورة خاصة إلى المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء المجتهد الديني البارز.(٨)

وكان آية الله العظمى محمد حسين آل كاشف الغطاء المرجع الديني الأعلى في تلك الأيام يتمتع بنفوذ عظيم وسلطة واسعة بين القبائل وسكان المدن وعند الحكومة بشكل خاص فقد كانت ترجو مودته وتتقي غضبته لأنه يمثل أنصاره وأتباعه ويعبر عنهم أصدق تعبير وأصح تمثيل.(٩) وأن أي حركة معارضة كانت تعتمد بالدرجة الأساس على تأييد النجف عموماً وتشجيع آية الله العظمى محمد حسين آل كاشف الغطاء بصورة خاصة، وقلنا أن المعارضين كانوا حريصين على إرسال عرائضهم التي فيها مطاليبهم إلى آية الله العظمى محمد حسين آل كاشف الغطاء الذي اطلع بدوره عليها وأيد موقف معارضي الوزارة وشجعهم على إبداء آرائهم والإفصاح عن رغباتهم التي تحقق مصلحة الأمة، حتى اشتدت الأزمة ووصلت ذروتها عندما فقد الانسجام بين الوزراء أنفسهم في داخل الوزارة الأيوبية فما كان من الأيوبي إلا تقديم استقالته في يوم ٢٣ شباط ١٩٣٥.(١٠)

لذا كلف الملك غازي جميل المدفعي – الذي لم يكن منتسباً لأي حزب من الأحزاب ولم يعرف عنه أنه ممن تحرك لفريق دون آخر(١١) – بتشكيل الوزارة الجديدة في يوم ٤ آذار ١٩٣٥، التي فشلت في تهدئة غضب الشعب وركنت إلى استعمال البطش والقسوة في قمع المعارضين السياسيين الذين كانوا من أنصار حزب الإخاء الوطني، والذين استمروا في معارضتهم هذه المرة للوزارة المدفعية ورأوا أنهم من اجل تحقيق أهدافهم السياسية فأنه من الضروري الاستمرار في الحصول على مساندة النجف المهمة لهم ومساندة آية الله العظمى محمد حسين آل كاشف الغطاء حيث أبرق الأخير إلى الملك في ١٣ آذار ١٩٣٥ رسالة طلب فيها وقف العمليات القمعية ضد المعارضة، كما تلفن

العالمان الدينيان السيد عبد الكريم الجزائري والشيخ جواد الجواهري إلى وزير البلاط الملكي يوم ١٤ آذار ١٩٣٥ تعزيزا" لهذا الطلب، كل هذا جعل الملك يقرر عدم موافقته على استعمال القوة في حل الأزمة، وقد اعتبر المدفعي الرغبة السامية سحباً لثقة جلالته من رئيس الوزراء فقدم استقالته يوم ١٥ آذار ١٩٣٥ .[١٢]

ومهما يكن من أمر فأن هذا الوضع يظهر الدور السياسي الكبير للنجف وعلمائها باعتبارها تسيطر على منطقة الفرات الأوسط روحياً وقيادياً، ودورها في التأثير على القرارات الملكية وفي تغير مجرى الأحداث السياسية في العراق.

ولما كلف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة في ١٧ آذار ١٩٣٥ لم تضم فيها سوى وزيرين شيعيين هما وزير المالية رؤوف البحراني و وزير المعارف محمد رضا الشبيبي[١٣].

هذا الإجراء خالف الاتفاق الذي جرى بين آية الله العظمى محمد حسين آل كاشف الغطاء ورؤساء حزب الإخاء الوطني ممثلاً بياسين الهاشمي و رشيد عالي الكيلاني وأنصارهم عبد الواحد الحاج سكر وعلوان الياسري ومحسن أبو طبيخ ، وهو انه في حالة سقوط الوزارة تشكل وزارة شعبية يستشار فيها العلماء والزعماء، ولا تكون من الحزبين المتصارعين على المناصب الوزارية[١٤]. ويبدو أن كل من ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني كانا حريصين على جذب النجف وكسبها إلى جانبهم في معارضتهم لكل من وزارتي الأيوبي والمدفعي وذلك ما جعلهم يقومون بهذا الاتفاق الذي يؤكده السفير البريطاني في تقريره:" أعقب ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني في نجاحهما في مجلس الأعيان بأن بادرا إلى تحريض واسع النطاق على الحكومة في جميع أنحاء البلاد، ... كما أمكن كسب عطف المدن المقدسة وتأييدها بالأعراب، بطريقة ذكية غير مباشرة عن العطف على الأماني المذهبية"[١٥].

وهذا يعني أن وعودهم للعلماء كان لمجرد ضمان وقوفهم إلى جانبهم، وأنهم قد تخلوا عنها لمجرد وصولهم إلى الحكم، والأحداث التي جرت بعد ذلك تؤكد نكثهم لوعودهم ومخالفتهم للاتفاق.

وقد حاول بعض السياسيين المعارضين لحكومة الهاشمي في بغداد استغلال الخلاف الذي حصل بين الهاشمي والنجف، كان أولهم حكمت سليمان وهو من أعضاء

حزب الإخاء الوطني ،ومن أشد المخلصين لزعامة رئيسه ياسين الهاشمي، لكنه في سنة ١٩٣٥ انشق على الحزب ،وعلى ياسين الهاشمي لانه لم يسند إليه وزارة الداخلية.(١٦). إذ امتنع عن قبول وزارة المالية بعد أن عرضها عليه الهاشمي، ثم رفض إشغال وزارة العدل وأصر أن يكون وزيراً للداخلية بدلاً عن زميله في الحزب رشيد عالي الكيلاني الذي أصر بدوره على أشغالها، وكان الهاشمي ميالاً إلى جانب الكيلاني لأن حكمت سليمان قد ارتبط بميثاق سياسي مع اليساريين ومؤيديهم كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن وعبد القادر إسماعيل، فأشغاله وزارة الداخلية سيمنح حرية العمل السياسي لهؤلاء الذين تخوف الهاشمي من خطرهم على النظام الاجتماعي والأمن العام، فقرر إسناد وزارة الداخلية إلى رشيد عالي الكيلاني، فغضب حكمت على الهاشمي ولم يدخل الوزارة وأعلن انشقاقه على الهاشمي وحمل لواء المعارضة لحكمه والتجأ إلى جماعة الأهالي اليسارية وكون الجناح اليمين في هذه الجماعة وأخذ يتصل برؤساء القبائل وكبار القادة في الجيش لإسناد موقفه ضد الهاشمي.(١٧)

وقد أنتهز حكمت سليمان وعدد من الساسة المعارضين بعض المناسبات وحرضوا الشيوخ المعارضين للحكومة على الثورة المسلحة ضد وزارة الهاشمي(١٨). وكان أول عمل قامت به وزارة الهاشمي أنها أصدرت بلاغاً طلبت فيه من القبائل الثائرة في منطقة الفرات الأوسط، وهي(الحميدات والعوايد، وقسم من الخزاعل من قضاء الشامية، مع لفيف من البوسلطان، وبني حسن في قضائي الهاشمية والهندية، والأكرع في الدغارة)، أن تعود هذه القبائل إلى مزاولة أعمالها، ولكن هذه القبائل التي ملت سياسة الحكومة سيما تدهور أوضاعها الاقتصادية وتهميش دورها وإهمال الإصلاحات الاجتماعية من تحسين الوضع الصحي والمعاشي، استمرت في عصيانها لأنها لم تكن واثقة من صحة توجهات الحكومة(١٩).

وفي هذه الأثناء قامت المعارضة بحركة حزبية في الكاظمية خلاصتها :" كانت مديرية البرق والبريد العامة تشيد دائرة لها في الكاظمية قرب مقبرة مهجورة، على أن يشرع الأهلين في الدفن في مقبرة أخرى، وبعد أن حفرت الأسس، وتجمهر عدد من الأهلين للاحتجاج على تشييد هذه الدائرة في هذا المحل، ولم يكن قد قضى على تأليف الوزارة أكثر من أسبوع، حدث اصطدام بين المتجمهرين وأفراد الشرطة في ٢٣ آذار

١٩٣٥، أدى إلى قتل مجموعة من الأشخاص وجرح آخرين، وكان بين القتلى شرطي ومفوضان أصيبا بجراح خطيرة فركنت الوزارة إلى المحاكم لمعاقبة المحرضين وبعد ان استحصلت أحكاماً مختلفة استصدرت إرادة ملكية في الرابع من أيلول ١٩٣٥، بإعفاء المحكومين مما تبقى من مدد محكومياتهم نزولاً عند توسل رؤساء العشائر وتوسط العلماء"[٢٠]

إثر تطور أحداث الكاظمية عام ١٩٣٥ كتب السفير البريطاني تقريراً لحكومته تحت عنوان (حادثة شغب في الكاظمية) جاء فيه:" وقعت في الكاظمية في ٢٣ آذار حادثة شغب خطيرة، فقد ألحقت جماعة كبيرة من الرعاع أضرار بليغة بدائرة بريد جديدة أكمل بنائها جزئياً، ثم هاجمت سراي الحكومة، وقتل اثنان من رجال الشرطة، أحدهما مفوض والآخر عريف، واضطرت الشرطة إلى فتح النار على الرعاع، وأن عدد المتضررين غير معروف، ولكن التقارير التي وردت تشير إلى مقتل ثلاثة أشخاص وجرح عشرين من كلا الجنسين، وكان الاضطراب يعود بصورة رئيسية إلى النفرة التي أثارتها حماقة القائمقام إذا سمح – متجاهل مشاعر الناس الدينية – ببناء دائرة البريد الجديد على ارض تعد مقدسة، لأنها كانت تتخذ مقبرة لمدة تزيد عن ألف سنة، ومع ذلك فليس ثم شك كبير في أن سخط السكان قد أستغله المحرضون لأغراض سياسية، وقد أغلقت الأسواق عدة أيام بعد الحادث، وكانت الشوارع غاصة بالجماهير الساخطة، ولكن لم تحدث صدامات أخرى مع الشرطة، ولما علم أن أحد الموظفين البريطانيين في الحكومة العراقية قد عين لأجراء التحقيقات الأولية عادت الظروف الطبيعية سريعاً"[٢١].

ويمكن التعقيب على جملة من الأمور جاءت بالتقرير منها:-

أولاً: جاء تقرير السفير البريطاني تحت عنوان حادثة شغب في الكاظمية ثم صور المنتفضين أو المتظاهرين على أنهم رعاع[٢٢]، وكان يبتغي من وراء ذلك إغفال الحقيقة وتشويه الأحداث لأن الأمر فيه مسائل عقائدية مهمة وهذا يعني أنه تجنب ذكر دور هؤلاء ومواقفهم الشعبية المطالبة على الدوام بحقوق سياسية وحريات دينية، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن كاتب التقرير بعد هذا الوصف العام ألقى اللوم على المحرضين السياسيين وهو بذلك يعقد المسألة أكثر مما يحاول توفير تبرير مناسب لما قام به المتظاهرين، ذلك حتى يعطي مسوغا لقمعهم من قبل الحكومة أو عدم الاستجابة

لمطاليبهم، ولو فرضنا صحة وجهة نظر السفير، فليس من حقه أن يطلق تعميماً باديء الأمر أنهم رعاع.

ثانياً: أغفلت الوثيقة تفاصيل ذكر عدد القتلى الحقيقي ذلك لأنها اعتمدت على المصادر الرسمية فقط، وهو المنهج الذي اعتاد عليه البريطانيون في نقلهم للأحداث فقد تجاوز عدد القتلى ما ذكره التقرير(٢٣).

ثالثاً: يؤكد السفير البريطاني، وهذا ديدن البريطانيين، أن حل القضية أو الأزمة بيد حكومته، فهو يرى أن المسألة مالت للتهدئة والاستقرار عندما تدخل أحد الموظفين البريطانيين في الحكومة العراقية من أجل أجراء التحقيقات الأولية حول المسألة، والثابت أن الأمور آلت إلى الاستقرار لتخوف الناس من إجراءات قاسية قد تتخذها الحكومة نتيجة لهذا التدخل، وكذلك ان السفير أراد إعطاء دور كبير للحكومة البريطانية وهو الدور السياسي المرن والعادل.

ويبدو أن الحكومة أرادت تلافي وقوع حوادث مشابهة لما وقع في الكاظمية، فأصدرت في ٣ نيسان ١٩٣٥ قراراً بعدم السماح بإقامة المواكب العزائية والتماثيل في الكاظمية وبغداد في العشرة الأولى من أيام شهر محرم، على أن يكتفي بقراءة التعازي كالمعتاد، كل هذه الإجراءات لم تمنع الشيعة من أن يستغلوا عيد الغدير– الذي يصادف حلوله في اليوم الثامن من شهر ذي الحجة من كل عام(٢٣ آيار ١٩٣٥)– حيث اجتمع في النجف عدد غفير من الناس من مختلف الطبقات لبحث الموقف الراهن، واجتمعوا مع آية الله العظمى محمد حسين آل كاشف الغطاء، وقاموا بتنظيم ميثاق ضمنوه سخطهم وعدم رضاهم عن الأوضاع السائدة يومذاك، وقد أجمعت قبائل ألوية المنتفق والديوانية والحلة على تأييد هذا الميثاق الذي جمع الناس تحت سلطان روحي قويم، أما أنصار الوزارة الهاشمية مثل عبد الواحد الحاج سكر والشيخ شعلان العطية والشيخ فريق المزهر والسيد محسن أبو طبيخ وعلوان الياسري، فقد امتنعوا عن تأييد الميثاق، بعد أن استدعاهم المرجع كاشف الغطاء إلى النجف، بحجة أنهم كانوا قد اتفقوا مع رؤساء القبائل في الشمال على إصلاح الوضع العام في المملكة وان توقيع هذا الميثاق معناه إيثار المصلحة الطائفية على المصالح العامة، وبذلك قد ظهر غدرهم ومكرهم بآية الله العظمى محمد حسين آل كاشف الغطاء وحلفهم معه.(٢٤)

وفي معرض تحليل السفير البريطاني للأوضاع التي اضطربت في الفرات الأوسط ذكر جملة من الأمور نستطيع أن نقول بأنه وصف غير دقيق للوضع السائد أراد منه متابعة مساندة حكومته لما اعتادت عليه وهو منهج تفضيل طبقة على أخرى أو طائفة على أخرى فقد جاء في تقريره:" في هذه المرحلة قام بعض علماء النجف بمحاولة لتحويل الموقف لصالحهم فشرع رئيسهم الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، في مفاوضات مع شيوخ الفرات الأوسط المناهضين لعبد الواحد (والمناهضين للحكومة الآن) وعقد معهم حلف معونة متبادلة، وقد وعدهم بالتأييد الروحي للمدن المقدسة ضد عبد الواحد لقاء مساعدتهم المالية لمطاليبه الطائفية، وقد وافق الشيوخ على هذا الترتيب ليس بسبب اهتمامهم الزائد بكفاح زعماء النجف لأجل المساواة في السلطة السياسية، بل لإدراكهم أنهم، مع علماء النجف إلى جانبهم،سيكونون في موقف أقوى كثيراً لمواجهة الحكومة وعبد الواحد، ولذلك فأنهم رشحوا عبد الواحد ليكون ناطقاً بلسانهم، و وضعوا تواقيعهم على المطاليب ، كانت أثنتا عشر مطلباً وأهمها أجراء انتخابات حرة ذات درجة واحدة، وتمثيل نسبي طائفي في مجلس النواب والوزارة والوظائف الحكومية، ومزيد من التعليم الديني في المدارس ومنع البغاء والمجاهرة ببيع الخمور وقد أثارت أعمال العلماء رد فعل قوي في بغداد، كما أن عبد الواحد الذي أنضم بسرعة إلى أصدقائه السياسيين، ورفض الرضوخ لتهديدات سادته الروحيين، أشيد به كزعيم عظيم ودعامة للوحدة الوطنية، فنظمت الاجتماعات لتكريمه، وتصافح مع زعماء القبائل الأخرى من الشمال على المنابر العامة رمزاً للتضامن في سبيل وحدة الوطن"[٢٥].

ويبدو من خلال الوثيقة أنفة الذكر أن هنالك أموراً يمكن إدراكها بالشكل التالي:

أ- عندما أشار التقرير إلى مدى مقدرة علماء النجف على تحويل الموقف لصالحهم، إنما يعني ذلك إدراك البريطانيين لقدرة هؤلاء ودورهم البارز والكبير في تغيير الأوضاع والتأثير متى أرادوا ذلك هذا من جهة ومن جهة أخرى تعامل السفير البريطاني بخبث مع الحادثة، إذ ذكر أن آية الله العظمى محمد حسين آل كاشف الغطاء، إنما وقف ضد عبد الواحد سعياً وراء الحصول على مساعدات مالية لمطاليبه الطائفية من أعداء حزب الإخاء الوطني وهذا يعني انه جعل المطاليب المبدئية التي طالب بها المرجع الأعلى آية الله العظمى محمد حسين آل كاشف

الغطاء تبدو مطالب مصلحية آنية وليست مشروعة و قانونية عادلة، فلو رجعنا إلى مطاليب الميثاق لوجدنا إنها مطاليب شرعية طالبت بها النجف منذ أيام الحكم العثماني. من أهم هذه المطاليب[٢٦]:-

١-لقد تمشت الحكومة العراقية، منذ تأسيسها حتى اليوم، على سياسة خرقاء، لا تتفق ومصالح الشعب، واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساساً للحكم، فتمثلت أكثرية الشعب بوزير واحد أو وزيرين، ممن يسايرون السلطة في سياستها(على الأكثر) وعلى مثل هذا الأساس تمشت في سياسة التوظيف فظهر التحيز صريحاً في انتقاء الموظفين، وأعضاء مجلس الأمة، بينما القانون الأساسي، يفرق بين أبناء البلاد، كما نصت (المادة السادسة) من القانون الأساسي، فلإيجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب، ورفع التفرقة بين أبناء الأمة، يجب أن يساهم الجميع في مجلس الوزراء، وفي مجلس الأمة، وسائر وظائف الدولة، كما يساهم في الجندية والضرائب.

٢-لما كانت (المادة ٧٧) من القانون الأساسي تنص على وجوب تعيين القضاة الشرعيين من مذهب أكثرية السكان في حين أن سلطات القضاء الشرعي منحت للحكام من مذهب أقلية السكان، فنطلب تطبيق أحكام المادة المذكورة من القانون الأساسي مع لزوم تدريس أحكام الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية.

٣-لما كانت محكمة التمييز العراقية المرجع الوحيد لحفظ أرواح وأموال الشعب، وقد سبقت أن مثلت الطائفتان المسيحية واليهودية والعناصر الأخرى فيها، فعليه نطلب أن يكون في كل فرع من فروع المحكمة المذكورة عضو شيعي لتطمئن النفوس بأحكام المحاكم.

فهل في هذه المطاليب ما يؤكد مراعاة مصالح شخصية أو مطالب طائفة بأكملها، ومن ناحية أخرى اعتبر التقرير أن من يساند مطالب آية الله العظمى محمد حسين آل كاشف الغطاء لأجل المساواة في السلطة السياسية إنما كانت من أجل كسب دعم ثابت ودائم ضد حكومة ياسين وليس بالمطلب الشعبي العام، وإذا ما سلمنا لرأي كاتب الوثيقة، فأننا سنصادر مطاليب رجال الدين في النجف لعدة عقود سابقة لهذه الأضطرابات ولعقود لاحقة أيضاً.

ب – يصور السفير البريطاني، أن طلب آية الله العظمى محمد حسين آل كاشف الغطاء ورجال الدين من عبد الواحد مساندة مطاليبهم، أنه تهديد، وهذا يتفق مع تصورنا حول رأي السفير الذي أظهر العلاقة التي تربط علماء النجف بعشائر العراق ومناطق الفرات الأوسط ما هي إلا علاقة منفعة ومصلحة وليست بالعلاقة الروحية، وان البعض يسعى لشق عصا الطاعة عن المرجعية كما يحلو لكاتب التقرير طرحها ويصورها بأنها خدمة للأهداف الحزبية وكأنما الخلاف بين رجال الدين وبعض الساسة إنما يدخل ضمن إطار هذا الصراع أي صراع الأحزاب.

كما صورت الوثيقة مطالب آية الله العظمى محمد حسين آل كاشف الغطاء على أساس إنها طائفية على الرغم من ان البريطانيين يعرفون جيداً أن التمثيل النسبي مختل بين طائفة وأخرى في مجالس الحكومة كافة من وزارة ودوائر حكومية وموظفين وبرلمان، ثم يعود كاتب التقرير ويؤكد على أن عبد الواحد وجماعته كانوا وطنيين وهذا يعني ان مطاليب الجانب الآخر لا تندرج تحت هذا العنوان.

وأخيراً يمكن القول، أن الحكومة البريطانية ساندت وبقوة وزارة الهاشمي وناؤت كل من يقف ضدها[٢٧]. وعندما تطورت الأحداث في الفرات الأوسط وأصبح الصراع على أوجه بين العشائر المناوئين للوزارة الهاشمية بتحريض من الأحزاب وبتدخل مباشر منها (وبشكل خاص من حكمت سليمان وجماعة الأهالي أمثال كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن وعبد القادر إسماعيل)، عاود السفير البريطاني السر آ. كلارك كير وبإصرار منه بإلقاء اللوم وثقل الأحداث على رجال الدين على أساس أنهم هذه المرة استغلوا مشاعر العشائر، وهذا يناقض التقارير البريطانية التي اعتبرت أساس العلاقة بين رجال الدين والعشائر إنها بعيدة عن الجانب الروحي وأنها علاقة مصلحية إذ جاء في التقرير :" ... إن وجود أشخاص استغلوا مشاعر العشائر، هو أمر أكثر من أن يكون محتملاً، وأن كثير من هؤلاء ربما كانوا من رجال الدين، من مراتب مختلفة، أمرٌ لا يمكن إنكاره"[٢٨].

ودأباً على ما سارت عليه الحكومة البريطانية من تتبع للأحداث وتطورها في العراق خوفاً من تفاقم الأوضاع بما يأتي بنتيجة عكسية على الحكومة وبالتالي تهديد المصالح والنفوذ البريطانيين، علق السير أرجيبولد كلارك كير، على الإجراءات القاسية التي كانت تتبعها الحكومة في قمع الانتفاضات التي كانت تحدث في منطقة الفرات

الأوسط، بقوله:" إن خطة ياسين في تلقين العشائر درساً، تتسم بروح انتقامية من أخطر الأنواع، ... إن الإجراءات القاسية ضد رجال الدين قد يحمل أتباعهم على تناسي خلافاتهم وتأليف جبهة موحدة معادية للحكومة تعرض للخطر أي نظام عراقي مهما كان محكم التماسك"(٢٩).

وكان آية الله العظمى محمد حسين آل كاشف الغطاء مدركاً للدور البريطاني الخطير إذ قال:" أنه يرفض أن يضع مجالاً لتدخل يدٍ بل ولا حتى إصبع أجنبية" وذلك في مفاوضات مع بعض الأحزاب التي أرادت منه الانضمام إلى جانبها في معارضتها لحكومة الهاشمي.(٣٠).

وان المطلع على تقارير السير آ. كلارك كير إلى المستر أنطوي ايدن وزير الخارجية للأعوام ١٩٣٥ –١٩٣٨ يؤكد صدق قولنا أن البريطانيين كانوا مهتمين بحذافير الأمور فقد كانوا يلتقون مع رئيس الوزراء والوزراء ويتتبعون تطور الأحداث كما أنهم يضعون ملاحظاتهم الدقيقة حولها(٣١).

الخاتمـــــــــة :

فضلاً عما ذكر من نتائج حول رؤية التقارير البريطانية للأحداث موضوع البحث، فأن هنالك جانبين مهمين يمكن الإشارة اليهما وهما:-

أ- إن الحقائق صورت بعبارات حاول من خلالها كاتب التقرير إعطاء الحقائق والواقع آنذاك لمسات بريطانية وضحت أبعاد الأزمة وحاولت وبإصرار المحافظة على سياق التقارير وبنفس تقليدي ملتف على الحقيقة مما يمنح الحكومة البريطانية قدرة على وصف الأحداث كما تشاء ويروق لها وهي بهذا توفر الأسباب الملائمة دائماً للتدخل في الشؤون الداخلية العراقية لإسعاف الحكومة الملكية آنذاك.

ب- لم تغفل التقارير دور النجف بل تابعته مؤكدة ثقل دور رجال الدين ثم إنها وقعت بتناقض عندما يظهر كاتب التقرير العلاقة بين رجال الدين والمناهضين للحكومة على حد قوله أو القوى السياسية على أنها مصلحية ومجرد تبادل منفعة ومن زاوية أخرى أظهرتها، على أنها علاقة روحية ذات تأثير ديني وعاطفي مغير لمجرى الأحداث.

هوامش البحث ومصادره

١. ناجي شوكت، أوراق ناجي شوكت (رسائل ووثائق) ، دراسة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، تقديم وتحقيق محمد حسين الزبيدي (بغداد ، ١٩٧٧) ، ص٣٠٢

٢. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، جـــ٤ ، ط٧ ، (بغداد ، ١٩٨٨) ، ص–ص٧٦ – ٧٧ .

٣. تقرير من السرآ . كلارك كيد إلى المستر ايدن ، السفارة البريطانية، بغداد، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ ، فقرة(٥) :

Foreign Office (F.O) 371/ 20010(E851/851/93) N.56,

في نجدة فتحي صفوت– العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، ط١ ،(البصرة، ١٩٨٣) ص ٨٣ .

٤. شغل الأيوبي منصب وزير المالية في وزارة نوري السعيد التي شكلها في ٢٣ آذار ١٩٣٠ ، ولبث في منصبه حتى ١١ أيلول ١٩٣٠ حيث استقال منه وانضم إلى صفوف المعارضة التي كانت تناوئ وزارة نوري السعيد آنذاك مكوناً جبهة سياسية مع ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني.

٥. حازم المفتي وعماد عبد السلام رؤوف، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي (بغداد، ١٩٩٠) ، ص ٣٩ .

٦. تقرير من السرآ . كلارك كير إلى المستر ايدن، السفارة البريطانية، بغداد، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦، فقرة(١١٣):

F.O.371/20010(E851/851/93)

في نجدة فتحي صفوت، المصدر السابق، ص ١١٣؛ ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٣٠٢.

٧. ناجي شوكت، المصدر السابق، ص–ص ٣٠٢–٣٠٣ .

٨. لونكريك، ستيفن همسيل، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠ ، جـــ٢ ، ط١ ، (بغداد ١٩٨٨)، ص ٣٨٥ .

٩. حازم المفتي وعماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق ، ص٤٧.

١٠. لمزيد من التفاصيل عن العرائض التي قدمها المعترضون لآية الله العظمى محمد حسين آل كاشف الغطاء وردود الفعل حيال الوزارة والأزمة التي تفاقمت آنذاك، ينظر: المصدر نفسه ، ص – ص ٤٧ – ٥١ .

١١. عبد الرزاق الحسني المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٠.

١٢. المصدر نفسه، ص–ص ٧٦–٧٧ ؛ فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية–البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢–١٩٤٨ ، وزارة الأعلام، (بغداد، ١٩٧٧)، ص ٣٣٧ .

١٣. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، جـ٣،طـ٢، (لبنان، ١٩٥٧)،ص ١٢٠.

١٤. للمزيد عن تفاصيل الاتفاق ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،المصدر السابق، ج ٤ ، ص١٨٩.

١٥. تقرير من السرآ . كلارك كير إلى المستر ايدن، السفارة البريطانية، بغداد، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦، فقرة(١١٤):

F.O.371/20010(E851/851/93)

في نجدة فتحي صفوت، المصدر السابق، ص ١١٣.

١٦. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،المصدر السابق، ج٤ ، ص٧٢ .

١٧. حازم المفتي وعماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق ، ص٥٦.

١٨. عبود الهيمص، ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب، (بغداد،١٩٩١)، ص ١٧٥.

١٩. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق،ج٤ ، ص ٨٤ .

٢٠. المصدر نفسه،ج٤ ، ص ١٢٢.

٢١. تقرير من السرآ . كلارك كير إلى المستر ايدن، السفارة البريطانية، بغداد، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦، فقرة(١٢٠):

F.O.371/20010(E851/851/93)

في نجدة فتحي صفوت، المصدر السابق، ص ١١٧.

٢٢. الرعاع: الأحداث، ورعاع الناس: سقاطهم وسفلتهم، وفي الحديث عن عمر: ان الموسم يجمع رعاع الناس أي غوغائهم وسقاطهم وأخلاطهم، ينظر: لسان العرب، للعلامة أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، الجزء الثامن، ص ١٢٩.

٢٣. بلغ عدد القتلى حسب البلاغات الرسمية الحكومية ١٢ قتيل. أما في الحقيقة فأن عددهم قارب الثلاثين ذلك لأن الباقين دفنوا في الظلام بصورة سرية خشية الملاحقات الحكومية، وقد سهلت الحكومة الدفن السري لأنه ليس من مصلحتها الجهر بالعدد الحقيقي للقتلى: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق،ج٤ ، ص ٨٩.

٢٤. للمزيد عن نص الميثاق ينظر : عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٤ ، ص- ص ٩١-٩٢.

٢٥. تقرير من السرآ . كلارك كير إلى المستر ايدن، السفارة البريطانية، بغداد، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦، فقرة(١١٨):

F.O.371/20010(E851/851/93)

في نجدة فتحي صفوت، المصدر السابق، ص ١١٦.

٢٦. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص-ص ٩٢-٩٣.

٢٧. يذكر السفير البريطاني في تقريره ما يؤكد مساندة الحكومة البريطانية لياسين الهاشمي ورضاها عنه:" لقد اظهر ياسين باشا نفسه صديقاً متعاوناً ومفيداً للغاية... " للمزيد ينظر: برقية من السرآ . كلارك كير (بغداد) إلى المستر ايدن، ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦،

F.O.371/200213(E-6784)

في نجدة فتحي صفوت، المصدر السابق، ص ٣٢٥.

٢٨. تقرير من السرآ . كلارك كير إلى المستر ايدن، السفارة البريطانية، بغداد، ٢٢ آيار ١٩٣٦، فقرة(٨):

F.O.371،25515(E30620/1575/93)

في نجدة فتحي صفوت، المصدر السابق، ص ١٩٧.

٢٩. تقرير من السرآ . كلارك كير إلى المستر ايدن، السفارة البريطانية، بغداد، ٢٢آيار ١٩٣٦،

25515(E3062/1575/93).F.O.371

في نجدة فتحي صفوت، المصدر السابق، ص ١٩٨.

٣٠.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق ص ١٨٨.

٣١.للمزيد ينظر: تقرير من السرآ . كلارك كير إلى المستر ايدن، السفارة البريطانية، بغداد، ٢٢آيار ١٩٣٦:

F.O.371/25515(E3062/157/93)

في نجدة فتحي صفوت، المصدر السابق، ص ١٩٦.